



العوامل المساهمة في تجديد تصاميم أثاث الشارع (البيئة الغربية نموذجاً)

إيمان الصكلي

دكتوراه بالمدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيا التصميم، جامعة منوبة- تونس
أستاذة بالمعهد العالي للفنون والحرف بالمهدية، جامعة المنستير، تونس

البريد الإلكتروني: Imenimen.sakly@gmail.com

الملخص

شهد العالم الغربي خلال العقدین الأخيرین من القرن الماضي تغييرات جوهرية في سبل تناول الأطروحات الفكرية المرتبطة بالتصميم الحضري بصفة عامة، وإدارة تصاميم "أثاث الشارع" بصفة خاصة. وهي تغييرات أثرت في عملية صنع القرار السياسي وفي تطور مسار الأحداث في تاريخ تصميم أثاث المدن، مع ما تضمنته ذلك من بزوغ تيارات واتجاهات جديدة في مجال التصميم. وقد أدت جملة هذه التغييرات إلى اختلافات ملحوظة تبلورت على ثلاثة أصعدة؛ منها ما يرجع إلى الإرادة السياسية الفعالة في تطوير رؤيتها للأثاث في الفضاءات العمومية، ومنها ما يعود إلى بروز أنماط سلوكية وتمظهرات اجتماعية جديدة في المدينة في علاقتها بالتصميم، ومنها ما يرجع إلى رغبة المؤسسات الصناعية في بسط نفوذها الإقليمي عبر إرساء قوانينها الخاصة وأهدافها المعلنة والخفية. وأدت جملة هذه الاختلافات إلى بزوغ صبغة جديدة للتصميم الحضري وفكر تصميمي مغاير ذي خصوصية معينة، وكذلك إلى خلق كائن مجتمعي غربي مختلف، هو وليد عصره المابعد-حداثي، وهو بالمثل وليد بينته. من الضروري إذن، إعادة التفكير اليوم في عوامل انتقال الفضاءات الحضرية الغربية ووقعها على نسق الحياة اليومية؛ وهو تفكير يقتضي الحفر في الجهاز المفاهيمي "الأثاث الشارع" ودلالاته الملتبسة. كما سيكون من المفيد في محل آخر البحث في العوامل التي ترتبط بتصميم الفضاء الحضري بهدف منهجته حتى يكون متناغماً مع الحاجيات الاجتماعية للشعوب وهوياتها.

الكلمات المفتاحية: أثاث الشارع، التصميم، التجديد، البيئة، النموذج الغربي.



Factors Contributing to the Innovation of "Street Furniture" Design (The western environment as a model)

Imen Sakly

Higher School of sciences and Technologies of Design, University of Manouba, Tunisia.

Lecturer at the Higher Institute of Arts and Crafts of Mahdia, University of Monastir,
Department of Industrial and Traditional Design, Mahdia, Tunisia.

Email:imenimen.sakly@gmail.com

ABSTRACT

During the last two decades of the last century, the Western world has witnessed primary changes in terms of dealing with the intellectual theses related to urban design in general and to the management of designs of "street furniture" in particular, in the Western world. In fact, these changes have turned out to be reflected on the political decision-making process. This variation was mirrored as well in the development of the events' course in the history of designing city furniture having implications on the emergence of new trends and movements in the design field. The combination of these changes led to remarkable differences that crystallized on three levels; some of these changes are due to the effective political will in developing its vision for furniture in public spaces, while some of the other changes are due to the emergence of new behavioral patterns and social developments in the city in relation to design. Another wave of changes is due to the desire of industrial institutions to extend their regional influence by establishing their own laws and their stated and hidden goals. The combination of these differences also led to the emergence of a new characteristic of urban design and a different design style with a particular specificity. Moreover, it also led to the creation of a different Western societal organism, being the fruit of its post-modern era, and likewise being the origin of its environment. Therefore, nowadays it is fundamental to rethink the factors that led to the Western urban spaces' transitions and their impact on the daily life pattern. This thinking also requires digging deep into the conceptual apparatus of "street furniture" and its ambiguous connotations. It would also be useful to examine the factors related to the design of urban space with the aim of its systemization so that it works in harmony with nations' social needs and identities.

Keywords: street furniture, design, innovation, environment, western model.



❖ الإطار النظري

■ أهمية البحث

يسهم هذا البحث في:

- التعرف على جدوى التنسيق بين مختلف المجالات والقطاعات الوطنية كروية مشتركة عن التجديد
- اقتراح السبل المتاحة للتجديد الحضري ومن أهمها تسليط الضوء على التفكير التصميمي وأهميته في دفع عجلة الإبداع.
- أهداف البحث

يهدف البحث من خلال النموذج المقترح للبيئة الغربية إلى التفكير الجذري في علاقة البيئات الغربية (القانونية والمعرفية والاجتماعية والصناعية) بالتصميم الحضري وكيفية الاستلزام بما يخدم مدننا العربية.

■ منهجية البحث

توحيًا في هذه الورقة منهجية التحليل والتقد، وذلك من خلال وضع مفهوم "أثاث الشارع" تحت مجهر العقل والتقييم والتثبت في التعاريف التي قُدمت حوله والتي ظلت لفترة طويلة وثيقة به، وفي مرحلة أخرى لاحقة حاولنا أن نبحث في العوامل والأسباب التي أدت إلى تغيير المشهد الحضري الغربي وأثر منهجية التفكير في التجديد.

■ فرضية البحث

إذا اعتبرنا أن أثاث بعض مدن العالم لم يتغير أو بالكاد تغير، فإن تحليل البيئة الغربية وعواملها المؤثرة (أي كنموذج للتفكير والتقييم والممارسة) سيؤدي إلى فهم أعمق للتجديد الحضري فكريًا وممارسةً.

I. الجهاز المفهومي والاصطلاحي لمسألة "أثاث الشارع":

1. التباس المفهوم ومعضلة التوظيف:

أحدث ظهور مصطلح "أثاث الشارع" في منتصف القرن العشرين قفزة عملاقة غيرت من خارطة المدينة المعاصرة التي أطلقنا عليها تسمية المدينة الما بعد الحداثيّة.

في السياق نفسه، كان رواج مفهوم التصميم (Le Design) على يد هنري كول سنة 1849 (من خلال كتاباته عن التصميم في صحيفة (Journal of Design and manufactures) في عدها الأول)، كما هو معروف لدينا الآن في تصوّره القائم على المشروع المُصوّر أو المرسوم، قد هبّا إلى تعزيز تبلور فكرة "أثاث الشارع" الذي سمّي به "جون كلود ديكو" (Jean Claude Decaux) سنة 1960 عناصرها أو مفرداتها المؤنثة لفضاء المدينة من خلال ما أطلق عليه حرفياً: (le mobilier urbain). وهذا التعبير الاصطلاحي الفرنسي الأصل مُشتق من جذور الكلمتين (mobilier) التي تعني الأثاث، و(urbain) نسبة إلى المجال "الحضري"، ويكتسب المصطلح المعنى المعروف بالإنجليزية (Street furniture) والذي يقابله في العربية مصطلح "أثاث الشارع". وقد وُضعت أيضًا عدّة مصطلحات ثانوية باللغة العربية للدلالة على هذا المفهوم، ومن أهمها: مفروشات أو فرش الشارع، والأثاث الحضري، وأثاث المدينة، والموادّ الحضريّة، إلى غير ذلك. ولكن على الرّغم من أنّ الهدف الرّئيس من وضع هذا المصطلح كان تقنين جملة التمثّلات الذهنيّة الشائكة الحاملة حوله، فإنّ بعض الصّوابط العلميّة والتقنيّة حالت دون إيجاد مصطلحات كافية لهذه المرافق الحيويّة في الفضاءات العامّة. ممّا دعا "بيير ميرلان" و"فرانسواز كوشاي" (Pierre Merlin, Françoise Choay) إلى القول بأنّ "العبارة (mobilier urbain) قائمة اليوم على التناقض الذاتي. والسبب في ذلك يعود إلى أنّ العبارة قد أدرجت بالمماثلة لثشير إلى الموضوعات الخفيفة والقابلة للنقل والحركة، والتي نجدها على خلاف ما يزعم "ميرلان" و"كوشاي" ثقيلة ولامتحركة" (Pierre, Françoise, 1985).



ولعلّ هذا ما يحتمّ علينا الاجتهاد من أجل إيجاد تعريف أكثر دقّة لمفهوم "أثاث المدينة"، وذلك بالرجوع إلى الأعمال والأدبيات العالمية السابقة التي عملت على إنشاء مفهوم مرجعي يُظهر الأهمية الخاصة التي تحتلّها هذه المُعدّات في الفضاءات العامة بغضّ النظر عن خصائصها الثابتة أو المُتحرّكة، الترفيحية التجريبيّة...

ولكن، بما أنّ موضوع "أثاث الشارع" يوصف بالتعقيد والتشعب، فلا بدّ من مراجعة أبرز التعاريف التي سيقت له استناداً إلى براهين الفكر واستدلالات المنطق. ولعلّ أهمّها التعريف المذكور أعلاه، والذي تطرّق من خلاله الثنائي "آني بويير" و"روجاه" إلى مسألة الأثاث العام والأثاث الخاص. وهي مسألة تضعنا حيال ضرورة إعادة النظر في مفهوم "العمومية" وما تطرحه من إشكاليات وظيفيّة وقانونيّة تتطلب منّا التمييز بين ما يقع تحت طائلة الملكية الخاصة والملكيّة العامّة، حتّى لا نقع في فخّ التناقض كأن ننسب صفة إلى موضوع ما ثمّ ننفبها عنها. ففي سئى الأحوال، "تنفي فكرة التقاء المملكتين الخاصّة والعامّة في الفضاء العام إكائيّة أن يُصنّف الأثاث الموجود في الشوارع وساحات المدينة في خانة الملكية الخاصّة على الرغم من أنّها قد تكون مثبتة فوق سطوحها وفراغاتها المجاليّة" (Annie, Diane, Elisabeth, 2005).

في السياق نفسه، وعلى إثر مراجعة تعريف مصطلح "الأثاث الحضري" في القاموس الفرنسي (Petit Larousse 1993) ذات العلاقة باسترجاع المعلومات أو فهرستها في نظام خاص، تمّ الاقتباس من تعريف سابق لما أُصطلح عليه بـ "الأثاث الحضري" (mobilier urbain) بأنّه "مجمّل المرافق التي أنشئت لخدمة مستعملي الطريق العموميّ بالفضاء العامّة، وبالأمكان العامّة بالهواء الطلق" (Annie, Elisabeth, 1994). وفي ضوء خلفية هذا التعريف الوارد بالقاموس الفرنسي لسنة ثلاث وتسعين وتسعمائة وألف، وبالنظر في نقاطه المرجعية وتحديدًا في مفاتيحة الألفيّة التي خُصّت به عناصر الأثاث، يظهر أنّ اقتباس عبارة "مجمّل المرافق" في هذا الشاهد القولّي قد طمست حدود إكائيّة تفسير المصطلح. ذلك أنّ الكاتب زجّ بجميع عناصر الأثاث ضمن خانة واحدة، ممّا قد يبدو تعسّفًا على التعريف الذي اهتزّ من خلاله المعنى.

على التّقيض من ذلك، تطرّق شقّ آخر إلى البحث عن تعريف أكثر وضوحًا ودقّة، وقد اعتمدوا في ذلك على مناهج علميّة كالمناهج الإحصائيّ الذي يضعُ مكوّنات الأثاث الحضريّ في سياقها الكميّ. تتبيّن ذلك بجلاء في التعريف المُصنّف الذي أورده "ميشال كرمونا" (Michel carmona) لمُفردات الأثاث وعناصرها، والذي يتمثّل في سرد لوائح وقائمت مطوّلة لمكوّنات أثاث المدينة، مثل "أعمدة الإنارة، والفسقيات المائيّة أو النافورات، واللوحات الإشهاريّة، والمقاعد العموميّة، والإشارات الضونيّة، واللوحات الإرشاديّة(...)" (Michel, 1985). إنّ هذه النماذج من أثاث المدينة التي عدّها "ميشال دي سابلّي"، هي عناصر تأثيثيّة تتسم بالكثافة العدديّة في فضاء الشارع وكذلك بتراكم فقراتها المتّصّفة بالتعقيد والتركيّب. وبهذا يمكننا أن نستخلص أنّ التّركيز على إحصاء عناصر الأثاث بالمدينة يؤدّي إلى تميّز وحداتها بالتعدديّة المفرطة، ممّا قد يجعلنا نفع في إشكاليّة تسطيح مسألة الأثاث.

في هذا السياق يقول محمد غسان: "يشمل أثاث الشارع جميع العناصر المتواجدة ضمن ذلك الفضاء والمثبتة على سطوحه، وتتّصف أغلبها بكونها صغيرة الحجم والمقياس بالنسبة إلى البيئة الحضريّة، ولكنها تتواجد بكميّات وأعداد كبيرة، لذا تكون لها أهميّة مؤثّرة جدًا بالإضافة إلى أهميتها الوظيفيّة. ولا توجد محددات قياسيّة ثابتة للعناصر المصنّفة لأثاث الشارع، حيث يختلف قياسها من بلد لآخر، لذلك يجب أن تصمّم بشكل جيد منفردة، ثمّ تجمع مع بعضها البعض بأسلوب مناسب لإنتاج تكوين مقبول بصريًا ووظيفيًا" (غسان، 1988).

"إنّ جمال المدن تتحكّم فيه عناصر أساسيّة، من أهمّها عناصر تأثيث الشارع، وتنقسم عناصر تأثيث المدينة وتجمليها إلى قسمين رئيسيين: عناصر طبيعيّة وعناصر صناعيّة. والعناصر الطبيعيّة هي التي يستخدمها المصمّمون من الطبيعة مباشرة لتنسيق المدينة كالأشجار والنباتات والمياه والصخور وما شابه ذلك. أما العناصر الصناعيّة فهي عديدة، ومنها عناصر الأرضيات من أعمال رصف الطرق وتبليطات الأرصفة وحوافها وحتى أغطية فتحات "البالوعات"، والعناصر الإرشاديّة كأعمدة الإضاءة وأعمدة المرور واللوحات الإرشاديّة ولوحات الإعلانات، وعناصر المنشآت البسيطة كدورات المياه وأكشاك الهاتف ومواقف الحافلات والمظلات وأسبلة المياه، وعناصر خفيفة كالمقاعد وصناديق التبرّعات والحواجر والأسوار وسلّات المهملات، وعناصر



الأعمال الفنية والنصب التي تشغل الميادين والساحات، هذا فضلاً عن العناصر المهمة كوجود طابع موحد للمدينة" (علاء، 2006).

تتعدّد الاجتهادات في إسناد تعاريف تتناسب وتلائم مع مزايا أثار الشارع، ومن بينها ما أورده " لان ": "إن إعطاء كل شارع شخصية مميزة يسهل تعريفه وتحديده ويساعد على وضوح التكوين الفضائي للمدينة، لذلك عند تحديد أبعاد الشارع ومقاطعته ينبغي دراسة علاقته مع النسيج الحضري ككل" (Lan, 1979)، ممّا يسهل إدراك المجال الحضري واستيعابه. وتتعدّد مزايا "أثار" فضاء الشارع" كما يحلو لـ "روب كريبية" (Rob krier) تسميته، إلا أنه غالباً ما يضعنا أمام صعوبات معرفية، بسبب اقتترانه الوثيق بنسيج الشارع المُعقد والمتشابك، وتنبين ذلك جلياً في التعريف الآتي: "إن الشارع نادراً ما يكون فضاءً مستقلاً، فهو يدرك كجزء من شبكة متصلة تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الهيكل الفضائي للمدينة، وإن شكله سهل التخيل ويبقى في ذهن المشاهد" (Rob, 1979).

ونحن نرى أن فضاء المدينة أشمل وأوسع من فضاء الشارع فـ« كيان المدينة بمكوناته العديدة يمكن مجازاً تمثيله بمكونات جسم الإنسان: قلب، ودم، وشرايين، وهيكل عظمي، وخلايا بدنية تشكل بداية التكوين الجسماني وأساسه، فهو اللبنة التي بدونها ما وجدت المدينة أصلاً. والخلايا في البدن هي بمنزلة السكان في المدينة، أما الهيكل العظمي فهو بنية المدينة التي تتحدّد من خلالها صورتها من حيث شكلها وأبعادها وسمات مكوناتها العمرانية، أما الدم الذي يسري في الجسم فنظيره في المدينة الأنشطة التي يمارسها الإنسان، والتي تحفظ وجود المدينة وأسرار بقائها. وتلك المضخة الدموية تحتاج إلى قنوات تسري خلالها الدماء وصولاً إلى الخلايا والأعضاء، وهذه القنوات هي منظومة الطرق في المدينة" (طالب، هدى، 2013).

في نفس هذا الإطار، ذهب بعض المختصين في التصميم الحضري ومن أبرزهم "ميشال دي سابليه" (Michel De Sablet) إلى البحث عن تعريف إجرائي أو وظيفي لمكونات الفضاء الحضري والدور الذي تلعبه هذه العناصر، حيث يرى "ميشال دي سابليه" أن مصطلح الأثار يتلاءم مع وظيفته في كونه أداة للتخطيط في المجال الحضري. وقد قام "ميشال دي سابليه" باستبدال لفظ الأثار بلفظ آخر هو: "العنصر الحضري" أو "المكون الحضري"، وهو عنصر سيكون بحسب تعبيره "أداة للتخطيط الحضري" للفضاء الجمعي ليكون التأليف وفق أجزاء أخرى سأتاح لبلورة المشهد المجالي" (Michel, 1988).

انطلاقاً من وجهة نظر "ميشال دي سابليه"، ظهرت لي عدّة ثغرات ارتأيت أن أحولها إلى نقطتي تساؤل. تتجلى النقطة الأولى في الالتباس المعرفي لكلمة "العناصر" كونها أوسع وأشمل من أن تشير إلى موضوعات بعينها، ممّا سيؤدّي إلى انحراف في إدراك المقصد من التعريف، بالإضافة إلى أن كلمة "عناصر" هي إجابة سلبية يؤدّي استعمالها إلى مأزق إبستمولوجي من حيث الاصطلاح اللغوي دون شك.

وبناء عليه، يكون اللفظ، وهو أداة التخطيط في هذا التعريف، منسلخاً عن المعنى اللغوي الذي قد يحيد في تأويله عن معناه الواقعي. فضلاً عن ذلك نجد قطيعة إبستمولوجية ثانية تتعلّق بوظيفة الأثار المدني، حيث استعار "ميشال دي سابليه" في التعريف الذي أدرجه كلمة "أداة" (Outil) "كناية عن وظيفتها في تخطيط الفضاء الجمعي" (Ibid). وهذه الاستعارة هي بمنزلة هدم للغاية الأساسية من جدوى "الأثار في المدن"، وذلك بجعلها مجرد وسيلة لغاية أخرى ألا وهي التخطيط. إلا أن دور أثار المدينة ليس مجرد وسيلة تُحوّله إلى أداة معرفة في البرامغائية، لأنه بهذه الطريقة سيكون مجرد صدّي ووسيلة لغاية" التخطيط الحضري".

ونجد تعاريف أخرى مُماثلة صادرة عن بعض المماريين، وهذا ما نلاحظه في كيفية تصنيف "وارس كيل" (wors Kel) لعناصر الأثار في فضاء الشارع، إذ يعتبرها مكملاً من المكملات المادية أو الطبيعية للفضاء الحضري.

ولئن ورد في بعض التعاريف أن مفروشات الشارع هي مُتمّم أو "مكمل من مكملات الفضاء الحضري" (علاء الدين، ليث، 2011)، فإنها في مقابل ذلك أعادت الاعتبار إلى مفهوم "أثار الشارع" متمثلاً في "كونه من أساسيات الفضاء الحضري".



وعلى الرغم من أننا نتحفظ على بعض التعاريف التي تختزل عناصر أثار المدينة في كونها فقط مجرد أداة لخدمة غاية أخرى هي التخطيط الحضري، بسبب أنها تكتسي أهميتها من البيئة ومن العوامل الخارجية للبيئة الحضرية، فإننا لا نستطيع أن نفصل هذه العناصر المؤتة للفضاء العام عن سياق التصميم الحضري ومفاهيمه، بما أن دور هذه العناصر يكمن أيضا في التخطيط للعلاقة بين هذه العناصر.

وبناءً على ما سبق، نستخلص أن المصطلح يزخر بدلالات لغوية هائلة، لكن هذا الكم اللغوي الزاخر أوقفنا في فتح الدلالات الملتبسة أثناء كتابة ورقتنا وتعيين المصطلح. ولعل زخم المصطلحات الأجنبية هو الذي أوقفنا في صعوبة إيجاد المصطلح المكافئ في اللغة العربية وترجمته إليها. وبما أن المصطلحات تفقد معناها عندما نترجم حرفياً، فإنه ينبغي مراعاة التوارد السياقي في أطروحتنا الآتية (أثار المدينة سوسة...)، (وحدات الأثار الحضري... التي تم توظيفها بحسب سياق الجملة ومعناها).

في المقابل، فإننا كباحثين أثرنا استعمال مصطلح "أثار الشارع" في تحرير ورقتنا، وهو مصطلح يرادف في اللغة الإنجليزية (*Street furniture*)، واستعماله تقني محض (لذلك وضعنا المصطلح بين معقفين "...")، لا يعني بالضرورة الإشارة إلى خصائص الشارع ومظاهره.

ويعود السبب في ترجيحنا الترجمة الإنجليزية للمصطلح وتفضيلها على بقية المصطلحات الفرنسية إلى المكانة الدولية (اللغة الأولى رسمياً) التي تحتلها اللغة الإنجليزية من حيث الأهمية والانتشار والاستعمال، وكذلك إلى وروده في عدد كبير من المراجع والنصوص التي كنا قد أطلعنا عليها.

❖ أقسام البحث وأجزائه:

I. البيئة القانونية ومقاربات تفاعلية بين القطاعين البلدي والصناعي

منحت الهيئات الحكومية الغربية ثقها إلى المؤسسات الصناعية، وذلك من أجل دعم العمل الإبداعي التصميمي وتطويره. وتجسد ذلك من خلال تبني المشاريع التي تُقدم حلولاً لمشاكل مدنها، والتي تعزز من ديمقراطية مجتمعاتها.

وقد تحقق ذلك بفضل القرارات الجريئة التي اتخذت "ما بين سنة 1989 و1990. وهي قرارات جسدت مشروعا جديدا، يتمثل في إنشاء "مكتب للبحوث والتنمية (Bureau de recherches et de développement) صلب مؤسساتها البلدية. وقد تسنى لها بواسطة هذا المكتب التنسيق مع المؤسسات الصناعية التي توجد بدانراتها مقرات تمتلك نفس التسمية "مكتب للأبحاث والتنمية" (Bureau de recherches et de développement)، وذلك لسد الشغور الحاصل في مدخلاتها" (Annie, Elisabeth, op.cit, 1994)، والناجم عن القصور أو العجز الذي عرفته البلديات الغربية في تلبية احتياجاتها ومتطلباتها العمليّة المرتبطة بتطوير الأثار العمرانيّة.

ويعدّ الهدف الأساسي من وراء تأسيس هذين المكنبين بالمؤسستين البلدية والصناعية، هو تحقيق التفكير التفاعلي بين المؤسستين عند إحداث المشاريع في التخطيط وتصميم الأثار للمدن.

من هذا المنظور، هيأ القطاع البلدي بدوره إلى جانب المؤسسات الصناعية أرضية ملائمة لتعزيز ضح مشاريع التصميم الحضري، أرضية تزامنت مع تجاوز فترة الإخفاقات المتعلقة بالتخطيط وتطور المفاهيم التصميمية التي عملت على إرسائها الشركات الصناعية.

على أرض الواقع، تجسّد هذا التطور في انفتاح القطاع البلدي على المعارف العلمية التي آمنت بالفكرين الحدائي والمابعد حدثي، وذلك لكونهما سلطة وفعلا اتخذهما الخبراء والمحللون الحضريون والصناعيون مرجعا لثراء منابعهم المعرفية.

غير أن النهل من هذه المنابع الفكرية يبدو في بعض الأحيان أمرا عسيرا، فقد يجد هؤلاء العلماء فيما بينهم معارضة قد تصل حدّ التصادم لاختلاف مشاربهم وقناعاتهم الفكرية المعيارية، والتوصيفية الواقعية، مع ما يمكن أن يتبع ذلك من صراعات قد تصدر عن أصحاب النفوذ الممثلين عن القطاعات السيادية التي تعتبر حيوية



بالمدين. ذلك أن مثل هذه الصّراعات قد تُؤثّر في بعض الأحيان في منحي القرارات الصّادرة عن النّظام البلدي (الممثل التّنفيذي الفعلي للحكومة التشريعيّة) من زاوية عمليّة تحديث الأثاث الحضري عند تضارب مصالحها مع المشاريع التصميميّة الحضريّة المعروضة للتّطبيق. لكنّ المنحي القضائيّ الحازم في تطبيق القوانين المتعلّقة بالملكيات العقاريّة العامّة ببوده وفصوله القانونيّة التي سنّت في بلدان العالم الغربي، والتي تستمدّ كيانها من مجلّة النّهية العمرانيّة، كان له أثر واضح وحاسم في بلورة المشهد الحضري، منذ أواخر الثّمانينات إلى اليوم.

II. البيئة المعرفيّة وسلطة التّيّارات-العلميّة وأثرها في تغيير مجرى تصميم الأثاث في المدن

1. موقع التّصميم في الأفاق الثلاثة: الحداثيّة، وما بعد الحداثيّة، والمعاصرة

سيطر الفكر الحداثيّ في أواخر القرن التّاسع عشر، وفي العقود الممتدّة من خمسينات القرن الماضي إلى أواخر ثمانيناته على عمليّة تصميم أثاث الشارع. ويقوم هذا الفكر الحداثي ومن خلاله عمليّة التّصميم الحضري برمتها على أنّ العمليّة العلميّة المستخرجة من البحث والتّحليل والتّفسير كقيلة بحلّ مشاكل الإنسان والمدن. وتبعاً لذلك، يتبنّى هذا التّيّار الحداثي فكرة عالميّة المعرفة العقلانيّة. وعليه، فإنّ المصمّم الخبير كقيل بحلّ المشاكل الحضريّة إذا ما هو تسلّح بالمنهج العلميّ العقلانيّ.

بسبب هيمنة الفكر الحداثي "اشتهر تعريف المفكّر الأسترالي "جون فريدمان" (Jhon Friedmann) الذي يعدّ أحد جهاذة التّصميم الحضري، وهو تعريف يُحتزل التصميم في العلاقة التي تربط المعرفة بالفعل" (Louis, 1989). ويبدو أنّ هذا التّعريف كان متأثراً إلى حدّ بعيد بمقولة نظيره الفرنسيّ زعيم الفكر التّنويري "فرانسيس بيكون" (Francis Bacon) حين قال: "إنّ المعرفة والقوّة الإنسانيّة مترادفان"، ولا شكّ في أنّ الذهن ينصرف فوراً عند الحديث عن علاقة المعرفة بالسلطة إلى العبارة الشهيرة التي أسّس لها "أوغست كونت" (Auguste Comte)، والتي يقول فيها "إنّ المعرفة قوّة وسلطة"¹. وقد كان "فرانسيس يقصد بمقولته سيادة المعرفة الغربيّة التي أنتجها العلماء عبر العمليّات العقليّة وبراهينها مثل الملاحظة، والتّجربة، والمنطق، والاستدلال"².

إلا أنّ المتأمل في واقع تصميم أثاث المدين الذي تمخّض عن مثل هذه الأفكار الحداثيّة، والمتممّن في أدبيّات نقاد تصميم أثاث المدن، لن يجد مشقّة كبيرة في الوصول إلى نتيجة مفادها أنّ حصيلة التّصاميم المتأثيّة من تلك الحقبة قد باءت بالفشل الدّريع لعدم تناغمها وتوافقها مع متطلّبات الإنسان المعاصر، وكذلك مع مخرجات التّصميم الحضريّ وتطوّره مقارنةً بها.

بالمقابل، شكّل ظهور بعض المفاهيم المبتكرة في صيرورة التّصميم حدثاً تاريخياً قادحاً، لأنّها أعلنت عن ميلاد عقلانيّة فكر ما بعد الحداثيّة³. وهو فكر ينهل من منابع العلوم، وتلافح المعارف على نحو ما يتكامل مع استدامة التّصميم الحضري وأثاثه المستدام. لهذا السّبب، يقتضي منّا السّياق أن نعرّج على المناهج والتّيّارات التي طوّرت من مجال التّصميم الحضريّ.

¹ "المعرفة قوّة وسلطة"، هي تنويعاً لمعروفة ردّها بعد أوغوست كونت الفيلسوفان الفرنسيّان "فرانسيس بيكان" و"ديكارت".

² أعلن "كونت" في القسم السّادس من المقال المنهجي "أنّنا بحاجة إلى معرفة تجعلنا سادة على الطّبيعة، ممتلكين لها".

³ ظهر المصطلح لأوّل مرّة عند المؤرّخ البريطاني "توين بي".



صورة (2) «La promenade Samuel –de-Champlain» "نزهة سامويل دي شامبلان" من أضخم المشاريع الحضريّة ب"كيبك" التي استُكملت في سنة 2005 ترأسها (Réal Lestage)، انتفعت من مفاهيم ما بعد الحداثة⁴ (Sophie, 2010).

2. أثر تطوّر مفاهيم التّصميم الحضريّ في مجرى حراك تصميم الأثاث

1.2. تطوّر فكر التّصميم الحضريّ

لم يكن للتّصميم الحضريّ بشكله وجودٌ قبل فترة الستينات، إنّما كان يتنزّل ضمن نطاق تخطيط ومناظر البلديات/المُدن، ممّا جعله يمرّ بعدة مراحل على النّحو الذي يبيّنه الجدول الآتي (أختير إظهارها من سنة 1961م إلى سنة 2009م):

جدول (1) يوضّح تطوّر فكر التصميم الحضريّ (عبير، 2013)

أهمّ الرواد	فكر التطوّر	التاريخ
كيفين لينش	صورة المدينة التصميم الحضريّ في التخطيط	1961م
جين جاكوبس	حياة وموت المدن الأمريكيّة الكبرى	1961م
الدوروسي	ظهور مصطلح عمارة وعمران المدن	1966م



روبرت فانتوري	التعلم من لاس فيجاس	المدن الكبرى	1972م
كريستوفر ألكسندر	لغة الأنساق: المدخل السلوكي المركب	السياقية: مكونات تركيب المدينة في مستوى العلاقات الشكلية	1970م
كولون رو	المدينة الملصقة		1975
روب وليون كرير	فكر ملء فراغات المدينة		1979م
دافيد جوزلينج وبرينت بورلين	احترام المفهوم الأصيل للمدينة		1980م
لوكوربوزيه وكيفن لينش	إدراك المدينة: شكل مدينة جيد=قابل للعيش+ حياة سعيدة	فكر التمدن	1984-1980م
راشال كرسون، أيان ماكارج	التوافق البيئي	فكر الاستدامة	1980-1960م
بيتر كالشروب	فكر التمدن الجديد، المجال العام، التصميم الحضري المستدام	مدن قابلة للعيش فيها	1993م
مارجيريت كولفورد، جون كاش	فكر التمدن كل يوم		2004م
ريم كولاس	فكر ما بعد التمدن، المدينة العامة		2009م

2.2. جدلية الثلاث: التخطيط الحضري، والتصميم الحضري، و"أثاث الشارع"

يعدّ التخطيط والتصميم الحضريان حلقتين مترابطتين تكمل إحداهما الأخرى.

فالتخطيط يهتم برسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة ذات البعدين، أكثر من اهتمامه بالعلاقات ذات الأبعاد الثلاثة، ويتم ذلك من خلال إدارة تقسيم الأراضي وقطاعاتها الوظيفية ضمن فترة زمنية محددة تتراوح تقريبا بين خمس سنوات وعشرين سنة.

بينما يأتي التصميم الحضري كمكمل للتخطيط الحضري، وكمشكل للفراغات والمساحات باعتماد البعدين الثاني والثالث. كما يركز على تنفيذ أجزاء المدينة، وتفصيلها الرئيسية كتحديد وتنظيم محاور الحركة والمحاور البصرية للشوارع والحدائق والمساحات بتقاطعاتها وتداخلاتها. كما يأخذ التصميم الحضري بالحسبان العلاقات الاجتماعية، والأنماط السلوكية المصاحبة من خلال نظام تصميمي فاعل. ولهذا السبب، يتم التعبير عن التخطيط الحضري بالأساس للمدينة، بينما يعبر عن التصميم الحضري بالمخططات التفصيلية.

من هذا المنظور، يعتبر التخطيط الحضري القاعدة التي يقع بموجبها تنفيذ التصميم الحضري، وهو على هذا النحو، الأساس الذي ينبغي أن يبني عليه "أثاث الشارع".



صورة (3) توظيف السكك الحديدية التي أنشئت في الثلاثينات من القرن الماضي والبالغة 2,3 كلم طولاً ، والتي تعبر ثلاثة أحياء من مدينة نيويورك في تصميم أثاث المنتزه المعلق هاي لاين (كما هو موضح في الصور التي على اليمين). على يسار الصفحة توضح الصورة العلوية تصميمًا لسكك إسطنبول، في حين توضح الصورة السفلية يسارًا مخلفات السكك الحديدية في تونس وعدم استغلالها تصميميًا (Sophie, *op.cit*, P35)

يعدّ التخطيط إذن ميدانًا جوهريًا للتصميم، لكن وعلى الرغم من أهمية مجال التخطيط، فإنّ التاريخ أثبت أن التخطيط هو تاريخ انتكاسات، إذ ليس من الغلوّ في شيء، أن نقول إنّ هناك شبه إجماع بين منظري التخطيط والممارسين له على هذا التوصيف.

بمقتضى ذلك، تنبأ "لوكوربيزييه" في مؤلفه "نحو عمارة جديدة"، و"مدينة الغد" بخراب الحضارة الإنسانية، إذا هي لم تتدارك أمر مدنها، وتجري عليها عمليات جراحية كبرى تستأصل معها أوبنة العمران التي تسببت فيها ممارسة التخطيط آنذاك" (الطاهر، 2013).

من هذا المنطلق، فإنه يمكن اعتبار الإشارة إلى الأخطاء الماضية تفكيرًا صائبًا لحلّ المشكلات والانتباه إلى الثغرات. ويحتاج ذلك إلى الكفاءة الكتابية في النقد والتقييم، كما يتطلّب توافر مؤهلات عالية، وأيضًا قدرات تفكيرية وتنفيذية سامية من المصممين. كلّ ذلك بغاية تغيير ما كان وما هو كائن على أرض الواقع، والسموّ به نحو ما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع.

من هذا المنطلق، "سوف نستفيد من أولئك الذين تدربوا على النظر، والتحليل، والتواصل الانتقادي. ذلك أنّ وجهات النظر النقدية التي جلبوها يمكن أن تعزّز فهمنا للعالم المصمّم وغير المصمّم، كيف يعمل وكيف يمكن أن يعمل على نحو أفضل" (راقي، 2016).



إنّ التّصميم هو أداة لتغيير العالم، وهو بذلك على حدّ تعبير وارن بيرغر "طريقة لرؤية العالم بهدف تغييره".



صورة (4) "Person parking" تصميم لمواقف الأشخاص في ميلانو من إنجاز الفريق الهولندي سبرينغ تايم لسنة 2018 في إطار مهرجان التصميم في الفضاء العام بميلانو. ينقد التصميم مشاكل التخطيط الحضري للنقل والحركة (Sophie, *Op. Cit*, P56).

من هذا المنظور النقدي، ينبغي أن نكفّ عن اجترار التصميم المسئله بصرياً أو المبتذلة على قارعة الطريق، وأن "ننزع نحو الإنتاج اللأشمولي، أو من المستحسن أن ننزع نحو الفرادة في التصميم وتحليله هو بدوره تحليلاً منطقياً لا يخلو من نقد وفكر" (Françoise, 2003).

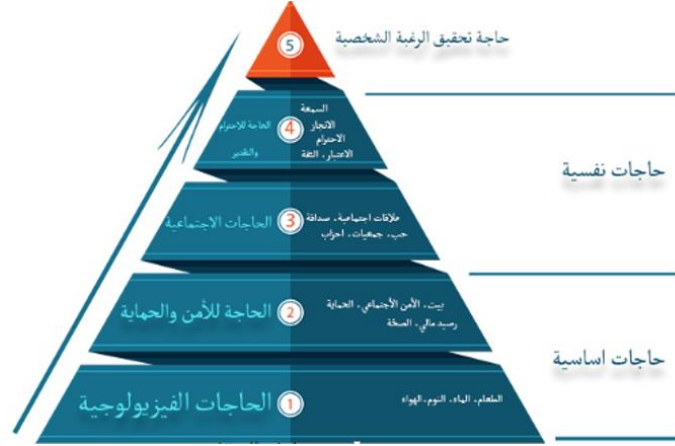
III. البيئة الاجتماعية: المجتمعات المتغيرة، نضج أم نفوذ تصميم؟

إنّ اتّساع دائرة "الحاجيات بين الأفراد"، ورغبتهم في توافر "أثاث شارع" عصريّ يستجيب لأهدافهم ومعاييرهم وانتماءاتهم داخل الفضاءات العمومية، ناجم برأينا في جزء كبير منه عن تغيير قصديّ وقسريّ وموجّه. وهو تغيير تتحكّم فيه الأطراف والسلط الفاعلة في المدينة، وتفرضه الأيديولوجيا المعولمة (الوافدة من الغرب) والنظم الاجتماعية والسياسية السائدة في المدينة نتيجة تمكّنها من نشر أجهزتها التي اخترقت جميع التّفصلات الاجتماعية في العالم.

بهذا التّصوّر، يسمح التّصميم بواسطة سلطته ونفوذه بتغيير مجتمعات بأسرها، لكونه يبرمج عادات سلوكية جديدة مشتركة، ويخلق حالات مبتكرة لكلّ خلية من خلايا المجتمع على اختلاف وظائفها.

أصبح عدد المؤسسات التي تلبي حاجات الإنسان ورغباته اليوم في تزايد مطّرد، نتيجة وعي مسيريهي وأفرادها. ذلك أنّ الحرص لم يعد منصباً فقط على تحقيق الجانب الفيسيولوجي الأدنى في القاعدة الهرمية "لأبراهام ماسلو⁵، بقدر ما أضحي تركيز جهد المصممين الجدد قائماً على إنماء البعد القيمي بما يتماشى مع الحدّ الأقصى للاحتياجات الشخصية.

⁵ تناقش نظرية ماسلو لتدرج الاحتياجات أو الحاجات عند الإنسان ترتيب الحاجات الإنسانية في شكل تسلسل هرمي.



شكل (1) نظرية أبراهام ماسلو عن تدرج الحاجات

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هرم "ماسلو" (Maslow) يقسم الحاجة البشرية إلى خمسة أصناف، ويُجزئها على نفس هذا المنوال إلى ثلاثة مستويات تراتبية كبرى من الأسفل إلى الأعلى، وهي كالآتي: الحاجات الأساسية (الصنفان الأول والثاني)، والحاجات النفسية (الصنفان الثالث والرابع)، وأخيرا الحاجات الشخصية (الصنف الخامس).

إن الأمر لا يقتصر على تغيير موجه، لأن مردّد هذا التغيير السوسيوثقافي والسلوكي للمجتمعات يرجع كذلك إلى عوامل فطرية تتمثل في انسياق الأفراد نحو البحث عن شروط ومطالب أكثر صرامة من ذي قبل لتصاميم أثاث مدنهم، تلاؤما مع انتظاراتهم وتوقعاتهم وطموحاتهم.

إنّ هذا التغيير السوسيوولوجي العفوي/ القسدي لكيفية التعاطي مع الفضاء العام بمكوناته، فرضته ثقافة التصميم. ذلك أنّ التصميم يجمع بين العلم والفنّ معا، وإذا ما التقى العلم والفنّ في موضوع واحد أصبحا ثقافة، فالنّصميم مؤلّد للثقافة. هذا بالإضافة إلى وعي المجتمعات بضرورة التغيير نحو عالم أسعد، وأعدل، وأرحب يعكس هويّتها، "حتى تتمكن هذه المجتمعات من تخطي عقبة مشاكل مدنها المعاصرة وغلبة خيبتها التي قد تكون ممكنة بالتركيز على الجودة في النّصميم" (Renzo, 2005).

IV. البيئة الصناعية "لأثاث الشارع" وتموضع مؤسساتها

1. أثاث الشارع وأنظمتها التنفيذية

أُجهت المؤسسات والشركات الصناعية في عالم منظمات الأعمال نحو تسلّم زمام مبادرة التغيير في تصميم "أثاث الشارع"، من خلال وضع استراتيجيا مؤسسية لإدارة تصميم الأثاث الموجه إلى الفضاء الحضري.

ومهما يكن من أمر، وفي مقابل ما تمّ التطرّق إليه سابقا من خلال الأطروحات الثلاث التي عرضناها في ملخص هذه الورقة، يمكن القول بأنّ جملة هذه الرؤى وجهات النظر المتعددة تتقاطع جميعها وتلتقي حول الحاجة الملحة والحتمية لإيلاء الأهمية القصوى والفورية للأثاث الحضري، وتجمع حول الرغبة في النهوض بقطاع الأثاث الموجه إلى الشارع وإلى الساحات في المدينة أثناء العملية التخطيطية النظرية والتطبيقية.

لكن وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد الذي حظي به الأثاث الحضري في أواخر الثمانينات من القرن الفارط على المستوى النظري، فإنّ المؤسسات الحكومية الغربية وعلى رأسها الهيئات البلدية المعنية لم تتخذ فعليا التدابير التطبيقية والتنفيذية اللازمة التي تنأى بالأثاث الحضري عن طابعه التقليدي الذي ظلّ لسنوات لصيقا به، إلا بمبادرة جريئة وطلائعية بادرت إليها المؤسسات الصناعية الخاصة.

وهذه النقلة الإبتيمولوجية التي شهدتها المؤسسات الصناعية في مجال تصميم الأثاث الحضري، ناتجة في جزء كبير منها عن التطورات التي أحرزها علم إدارة التصميم.



وقد حققت الهيئات البلدية بدورها انتعاشة نوعية انعكست على مردودية وأداء الهيكل التنظيمي البشري القار للدراسات والبحوث في مجال التصميم. الأمر الذي أخرج هذا الهيكل من عنق الزجاجة ومن الانتكاسات النظرية والتطبيقية التي كان يعاني منها أعضاء المكتب الإضافي الذي أصبح قارًا في البلديات.

من هذا المنطلق، تعدّ مكاتب الدراسات والأبحاث في التصميم، والتي تتفرّع عن المؤسسات الصناعية بمنزلة الحبل السري الذي أصبح يغذي المشاريع التصميمية المرتكزة على الأثاث العمراني، ويؤمن بدوره ربط هذا الأثاث بجميع الجهات والأطراف الإدارية والتشغيلية الفاعلة في المدينة.

وعليه، فإنّ مكاتب الدراسات والأبحاث في التصميم تضمن مسار انتقال التفكير التصميمي (design thinking) إلى كلانية الهياكل المؤسساتية المتعاقدة لتأدية الخطة الموضوعية لصياغة المنتج النهائي، ومن ثمّ إخراجها ضمن سياق الحضري إلى السوق المستهدفة (target market)، بالتنسيق والتواصل مع الهياكل البلدية بمختلف أقسامها ووحداتها وقنواتها الإدارية. هذا إلى جانب المهمة الموكولة لأعضائه في الاطلاع على الوثائق والبنود المقترحة من قبل السلط البلدية عبر كوادرها، ووحداتها الفنية والتقنية.

"استنادا إلى كراس شروط وظيفي وتقني مقترح من قبل المؤسسات الصناعية والبلدية (بحسب الطلب)، يتم الاتفاق على الخصائص الأساسية (الأولية والثانوية) للأثاث. وهي خصائص تتلاءم مع استراتيجيات المشروع التصميمي" (Jean-pierre, 2015)، بدءا من الموافقة، والمصادقة على إمضاء الصفقات، وانتهاءً إلى مرحلة المتابعة التنفيذية والإشراف النهائي على تسلّم المشروع التصميمي وإنهائه.

تُعهد المرحلة الأخيرة من مسار المشروع إلى مقال عام، يكلف بتصويت من أغلبية هيكل المجالس البلدية المحلية بتطبيق المشروع النهائي ضمن العملية التشغيلية والتنفيذية للمشروع الحضري الذي وقعت المصادقة عليه ما قبلًا.

2. "أثاث الشارع" وأنظمتها المؤسسية

يرتكز الابتكار الاستراتيجي الإداري الحاصل داخل المؤسسات الحكومية بالأساس على ما يُعرف بالتصميم التنظيمي، وذلك لكونه يعمل إلى جانب الإدارة العليا على تحليل المؤسسة بالكامل، وتقديم الأطروحات المفيدة لها، وإدخال بعض التعديلات الاستراتيجية المرتبطة بالموارد البشرية.

وعليه، فقد حققت هذه الصيرورة التنظيمية ديناميكية إبداعية ومدخلا استراتيجيا للابتكار والتجديد انعكس بدوره على السيرورة العملياتية التشغيلية بالمؤسسات البلدية والصناعية. وهو ما جسده المشروع المشترك بين المؤسسات.

يتألف مكتب التصميم من خمسة عشر عضوا كحدّ أقصى باستثناء شركة "جون كلود ديكو" الرائدة في مجال صناعة الأثاث الحضري، والتي تتوافر على تسعين فردا بين إطارات وكفاءات مهنية.

ويتميز كلّ فريق عمل من هذه المؤسسات بجودته المهنية وحرفيته وتعدّد اختصاصاته المهنية (تصميم صناعي، تخطيط حضري، تصميم حضري، سينوغرافيا...). حيث تتكوّن كلّ مجموعة من مصمّم صناعي، ومصمّم حضري، وحرفي، ومصمّم معماري، ومهندس، وفنان.

ومن وجهة نظر المؤسسة، تتمثّل النواحي الإيجابية في إدماج مكتب دراسات وأبحاث ضمن نظمها الاستراتيجية في كون كلّ عضو من أعضاء هذه المؤسسة يستلهم أفكاره الإبداعية من تاريخ المؤسسة وثقافتها، وبالتالي من هويتها.

بناء على ذلك، يشكّل هذا "الهيكل التنظيمي أساسا لعمل المؤسسة تنعكس آثاره على بيئتها الداخلية، من خلال تحديده لمناطق العمليات والمسؤوليات، وتوزيعه للوظائف والاختصاصات، وتحديد هوية الأعمال وتدقيقها صعودا ونزولا، وتأكيد على نوعية الأعمال وترابطها، وكذا توضيحه لكيفية إعداد التقارير عن مجرى الأعمال ودورياتها" (مجيد، 2009).



ووفق هذا التّنين البشريّ، تجتهد كلّ مؤسسة صناعيّة في تمرير ثقافتها التي تُميّزها عن غيرها. وفي هذا السّياق، تجدر الإشارة إلى أنّ ثقافة المؤسسة هي منهجية بحث وتفكير في المشروع التّصميمي الموجه إلى السّوق. وبالتالي تتّجه المنظمة من خلال إرساء ثقافتها نحو تجديد نظمها المركّبة التراكميّة تكيفاً مع المعطيات الظرفيّة الرّاهنة التي يتّباها أفراد المؤسسة، والتي تسبقها ثقافة التّنين الهيكلي. ونعني هنا فلسفة إدارة المؤسسة في تنسيق مواردها البشريّة وتأطير أسلوب تعاملات أعضائها وموظفيها. الأمر الذي سينعكس حتماً على سلوكياتهم وعلاقتهم المهنيّة.

في هذا السّياق، يعرف "روجيه هار" (Roger Harrison 1972) ثقافة المؤسسة على أنّها "الأديولوجيات والمعتقدات والقيم المغروسة التي تسود المؤسسات، وكذلك العادات الرّاسخة التي يجب أن يعمل الأفراد وفقاً لها في تلك المؤسسات" (فريد، 1996).

وهكذا، فإنّ ما يؤسّس المعنى العامّ لثقافة المؤسسة التّنينيّة هو الميل إلى ترسيخ العلاقات المشتركة المتوازنة والقيم القويّة الثّابتة بين الأفراد في قلب المؤسسة الصناعيّة، من خلال ما تمّ إكسابه للأفراد في مرحلة التّغيير. ويؤكد الدكتور مصطفى محمود أبو بكر في نفس هذا السّياق "أنّ ثقافة المؤسسة هي مجموعة معتقدات وقيم تُشكّل منهج تفكير أعضائها، وإدراكاتهم، وأسلوب ملاحظتهم، وتفسيرهم للأشياء داخل المؤسسة وخارجها. ممّا ينعكس على سلوك الأفراد وممارسات الإدارة وأسلوبها" (مصطفى، 2000).

وعلى الرغم ممّا يبدو عليه الشّاهد السّابق (أي التعريف الذي قدّمه د. مصطفى محمود) من بدهاة ووضوح، فإنّ السّياق يقتضي أن نشير إلى أنّ ثقافة المنظمات تتسم بالثّبات والانسجام بما أنّ المصلحة واحدة ومشتركة. ممّا لا يتنافى مع ديناميكيّة المنظمة، وإمكاناتها في التّطوير والانفتاح على البيئتين الخارجيّة والداخلية، والتناسب مع الاستراتيجيات الجديدة للتّصميم. وهو ما يمكن أن نختصره في ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع.

وعليه، سيكون تقديرنا أن نرجّح ما ذهب إليه شايين (Schein) حين عرّف ثقافة المؤسسة "على أنّها مجموعة المبادئ والقيم الأساسيّة التي اخترعتها الجماعة وطوّرتها أثناء حلّ مشكلاتها المتعلّقة بالتكيف الخارجى والاندماج الداخلي، والتي أثبتت فعاليتها، ويتمّ تعليمها للأعضاء الجدد باعتبارها أفضل طريق لمعالجة المشكلات وإدراكها وفهمها" (عائشة، 2007).

وزبدة القول، أنّ ثقافة المؤسسة هي جملة الافتراضات التي يعتمدها المشاركون، والتي تحدّد على أنّها أهداف تتميّز بالمرونة في التنفيذ من حيث وضوحها ودقّة صياغتها وتقويمها. وحتىّ نوضّح الفكرة أكثر، نأخذ المثال الآتي: إذا افترضنا أنّ المنظمة قد وضعت خطة معيّنة لثقافة مشروعها، تماشيّاً مع فرص السّوق (market opportunity) ومتطلّباته، وتلاؤماً مع الاحتياجات الخاصّة بالسّوق المستهدفة (target market) كالتّي تتّمن البعد التّجزئيّ (الجغرافيّ النّفسي، والسلوكي، والاجتماعي) الذي يعني اختيار الجمهور المستهدف وميولاته؛ فإنّ ثقافة المؤسسة تتوافق مع متطلّبات ذلك المشروع ومقتضياته، وتتميّز بالتّالي بالمرونة والقبليّة للتّأقلم مع مقتضيات المشروع وثقافته.

بناءً على ما قدّم، يمكن القول بأنّ جملة المعطيات والمحدّدات التي تطرّقنا إليها والمتمركزة حول التّنين الهيكلي، وثقافة المؤسسة، وهويّة المؤسسة، وفرص السّوق، والسّوق المستهدفة، هي معطيات تننزل ضمن المستوى التّنيني الداخلي للمؤسسة الصناعيّة، والذي يرتبط بالتّطبيقات التّنينيّة لهذه المؤسسة.

هذا التّنويع يجعل تهيئة بيئة العمل الداخليّة للمؤسسة المستوى التّنيني القاعديّ الذي يُبنى عليه الهيكل التّنيني، ومن ثمة ثقافة المؤسسة ومختلف وظائفها وهويّتها. فالهياكل التّنينيّة هي بمنزلة الأعمدة الأساسيّة التي ترتكز عليها الأنشطة الصناعيّة المؤسّساتية، وهي بذلك تُشكّل النّواة الأساسيّة لعملها.

ويبدو أنّ توافر بيئة داخلية مؤسّساتية صلبة ومتماسكة، لم يكن العامل الإجرائيّ الوحيد لقوّة المؤسّسات الصناعيّة. فعلاوة على ذلك، وعلى المستوى التّشريعي والقضائيّ، لعبت البيئات الخارجيّة عن نطاق المؤسّستين دوراً مهمّاً في دعم ركيزة البيئتين الداخليّتين للمؤسّستين. ذلك أنّ توافر بيئة قانونيّة مرنة وحكيمة، شكّل حجر



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

العدد (66) أبريل 2021 Volume (66) April 2021



زاوية تأسست عليها ثورة مفاهيمية، كانت ثمرة بروز اتجاهات معرفية غربية حديثة، غيرت من نظرتها للأثاث في المدن ومن نظرة الإنسان لمدينته.

❖ الخلاصة

وفي الختام نستخلص أنّ البيئات الخارجية القانونية منها، والسياسية، وأيضاً المعرفية، تعاقبت فيما بينها، وتعاضدت لوضع استراتيجيا تسمح بتطوير آليات عمل المؤسسة البلدية والمؤسسة الصناعية، وتفتح أبواب الابتكار وتكسیر خطية إدارة التصميم التقليدية. من هذه الزاوية تبيننا أنّ الإبداع الصناعي ليس بمعزل عن الإبداع السياسي، حيث إنّ للبيئة السياسية دوراً فعالاً في التأثير في إدارة التصميم داخل المؤسسة الصناعية وخارجها، وذلك لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويكون هذا التأثير من جانب القرارات السياسية التشريعية المرتبطة بالفضاء الحضري، والتي تتم صياغتها في شكل فصول أو بنود قانونية ترخص أو تمنع حضور بعض الموضوعات التصميمية بالفضاء العامة، كما تخول للبلديات إمكانية التصرف في الملك العام بتتصيب هذه أو تلك الموضوعات المصممة.

❖ النتائج

إذن وبقرائنا للظرف التاريخي الذي عايشته البلدان الغربية صناعياً واقتصادياً وثقافياً، توصلنا إلى أنّ أثاث المدن الغربية تلائم منذ فترة فاصلة مع تطوّر حاجيات وقيم المجتمعات. وليس ذلك فقط من الناحية الاستعمالية التي تتوافق مع أنماط عيش مجتمعاتها وممارساتهم، وإنما أيضاً استناداً إلى أوجه تقدمها المعرفي والقانوني وتطورهما. وبالتالي، يتضح جلياً أنّ الموضوعات المؤنّثة للمدينة هي انعكاس لبنائها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حدّ سواء. هذا ما أفرز تعاقبا وتواترا لظهور مكونات تأثيئية متجددة وأكثر تطورا، تتلاءم مع المجالات الحيوية في المدينة.

❖ الخاتمة

فتحت البيئة الغربية آفاق أخرى لإعادة التفكير في المدينة المعاصرة وحلّ مشاكلها التي كانت عاقلة وفي القيمة التي يمكن أن يتبوأها الأثاث الحضري في العالم. وهو ما جعله المعطى الأهم من حيث المساهمة في تغيير المشهد العام للمدينة وممارساتها وفي ازدهار علم التصميم، هذا المجال الذي ما انفك يتطور ويتجدد.

المراجع

1. أبو بكر، مصطفى محمود، دليل التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 132.
2. البصري، غسان جاسم محمّد، "فضاء الشارع في مراكز المدن الدراسة الميدانية مركز مدينة بغداد"، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية، بغداد، العراق، (1988)، ص 7، 2، 106، 19، 24.
3. حسن، علاء الدين عبد الرحمن، حميد، ليث رشيد، "أثر تأثيث فضاء الشارع على التوافق والانسجام في البيئة العمرانية"، مجلة التقني، الناشر هيئة التحكيم التقني، المجلد 24، (العدد 3)، (2011)، ص 2.
4. زين الدين، فريد عبد الفتاح، المنهج العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، القاهرة، الناشر، 1996، ص 107.
5. الشاطر، عبيد محمّد رضا، هشام محمّد أبو جلال سعدة، "فنّ وعلم بناء عمارة و عمران المدائن الحضريّة: التصميم الحضري"، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية، المجلد 18، (العدد 1)، (2013)، ص 2.
6. شاهين، علاء، "تأثيث الشارع في مدينة الكويت دراسة ميدانية لبعض العناصر"، مجلة العلوم الاجتماعية، مكتبة جابر أحمد الإسكندرية، المجلد 34، (العدد 3)، (2006)، ص 1.
7. شنتاحة، عائشة، "إحداث التغيير التنظيمي من خلال مدخل ثقافة المنظمة: دراسة حالة سونلغاز بالأغواط"، رسالة ماجستير في قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، (2007)، ص 119.



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

العدد (66) أبريل 2021 Volume (66) April 2021



8. الطالب، طالب حميد، هدى صباح فخر الدين، "شوارع المدن نظرة تقييمية"، مجلة المهندس، جامعة بغداد، المجلد 19، (العدد 2)، (2013)، ص21.
9. لدرع، الطاهر، "الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع"، *revue Courrier du savoir*، (العدد 16)، (2013)، ص108.
10. الكرخي، مجيد، التخطيط الاستراتيجي: عرض نظري وتطبيقي، الأردن-عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص177.
11. نجم الدين، راقى، مدونات في الفن والتصميم، طبعة 16، مجلدات 1، عمان-الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2016، ص، 174.
1. Barbaux, Sophie, *Les objets Urbains : Vivre la ville autrement*, Paris, Ici Interface, 2010, P. 83.
2. Bentley, Lan, and others, *Responsives, Enviroments*, London, The Architectural press, 1985, P. 51-72.
3. Boyer, Annie, Deboaisne, Diane, Rojat –lefebvre, Elisabeth, *Le mobilier urbain et sa mise en scène dans l'espace public*, Versailles- France (Conseil d'architecture, d'Urbanisme, et de l'environnement de Yvelines, 1991, P.3.
4. Boyer, Annie, Rojat Lefebvre, Elisabeth, *Aménager les espaces publics: Le*
5. *mobilier urbain*, Paris- France, Le Moniteur, 1994, P.13.
6. Carmona, Michel, *Le mobilier urbain*, 1^{ère} édition, Paris- France, Presses Universitaires de France, 1985, P.5.
7. De Sablet, Michel, *Des espaces urbains agréables à vivre : Places, rues, squares et jardins*, Paris- France, Le Moniteur, 1988, P. 161.
8. Gyéjacquot, Jean-pierre, *mobilier urbain projets, équipements, installations, maintenance*, Paris- France, Le Moniteur, 2015, P. 46.
9. Guay, Louis, « Connaissance et action en planification/ (Friedmann, John, *Planning in the public domain: From knowledge to Action*, Princeton University Press 1987) », *Revue Internationale d'action communautaire*, Issue 22, (Volume 62), (1989) P. 200.
10. Jollan-Kneebone, Françoise, *La critique en design : Contribution à une anthologie*, Paris- France, éditions Jacqueline Chambon, Nîmes, 2003, P.260
11. Krier, Rob, *Urban Spaces*, London, Academy Editions, 1979, p.17
12. Merlin, Pierre, Choay, Françoise, *Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement*, Paris- France, Presses Universitaires de France, 2005, P.863.
13. Piano, Renzo, *Penser la ville hereuse*, 1^{ère} édition, Paris-France, Edition de la villette, 2005, P.9